العوامل والمتغيرات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

رامي قصي عبود

قسم الشؤون الإدارية والقانونية / كلية الإسراء الجامعة، بغداد/ العراق.

Factors and Internal Variables Affecting Turkish Foreign Policy

Rami Qusay Aboud

Ramipolitical master@gmail.com

AL-Esraa University College / Department of Administrative and Legal Affairs

Baghdad / Iraq

المستخلص

تؤدي العوامل والمتغيرات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية دوراً رئيساً في رسم هذه السياسة وأنتهاج سياسة خارجية فاعلة في المنطقة والعالم، إذ تحتل تركيا من الناحية الجغرافية موقعاً متميزاً فريداً وكثافة سكانية عالية ذو هويات وأعراق متعددة وتتمتع تركيا بقوة أقتصادية كبيرة، إلاّ أن هناك بعض التحديات التي تعرقل وتحد من فاعلية سياسة تركيا الخارجية وأبرزها تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، والقضية الكردية التي تعد من أبرز معضلات أنضمام تركيا لعضوية الأتحاد الأوربي، لذا فأن البحث يتكون من خمسة مباحث، المبحث الأول العامل الجغرافي، والمبحث الثاني المتغير السكاني، والمبحث الثالث الأكراد، والمبحث الرابع المتغير الأقتصادي، والمبحث الخامس جماعات الضغط التركية .

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية ، العوامل المؤثرة ، المتغيرات الداخلية.

Abstract

The internal factors and variables influencing Turkey's foreign policy play a major role in shaping this policy and pursuing an effective foreign policy in the region and the world. Turkey is geographically unique and densely populated with multiple identities and ethnicities. Turkey enjoys great economic power, Which impede and limit the effectiveness of Turkey's foreign policy, most notably the intervention of the military in political life, and the Kurdish issue, which is one of the most important dilemmas of Turkey's membership of the European Union, so the research consists of five topics, In, the second topic of population variable, and the third section of Kurds, and the fourth section changing economic, and the fifth section of Turkish pressure groups.

Keywords: Foreign Policy, Influencing Factors, Internal Variables.

المقدمـــة

تعد تركيا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للوطن العربي وللعالم ، لما تربطها بهم من علاقات تاريخية ومصالح اقتصادية وأمنية وإستراتجية لموقعها الجغرافي المهم ولماضيها كإمبراطورية عثمانية ذات ماض توسعي، إذ أنها تنطلق من نظرتها إلى الوطن العربي وللكثير من دول العالم الأخرى بأنها كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، ولاشك أن هذه النظرة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على صناعة القرار السياسي التركي وخاصة إزاء المنطقة العربية فضلا عن قضايا أساسية مشتركة وبالذات قضايا المياه والحدود والقضايا القومية، بجانب تأثر القرار السياسي الخارجي التركي بالمصالح والارتباطات الإقليمية والدولية الأخرى .

أهمية البحث :

هذه الدوافع الأساسية كانت وراء اختيار موضوع العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية التي اتسمت بالتغيرات السريعة والتناقضات الواضحة وتخللتها عدد من الأزمات والانفراجات التي غذتها جهات إقليمية ودولية والتي كانت بمثابة دوافع قادت إلى رسم سياسة تركيا الخارجية .

مشكلة البحث :

أن العوامل والمتغيرات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية يمكن أن تحد من دورها في أنتهاج سياسة خارجية متوازنة في المنطقة .

منهجية البحث :

اتبعنا في كتابة البحث المنهج التاريخي بتتبع الأحداث التاريخية المتعلقة بطبيعة السياسة الخارجية التركية ، فضلا عن إتباع المنهج التحليلي وذلك للوقوف على كيفية وأسباب اتخاذ المواقف التركية إزاء القضايا الدولية .

خطة البحث :

وقد جاء البحث على خمسة مباحث وخاتمة تسبقهما مقدمة ، المبحث الأول فشمل العامل الجغرافي والمبحث الثاني المتغير السكاني والمبحث الثالث المتغير العسكري والمبحث الرابع المتغير الاقتصادي فضلا عن جماعات الضغط في المبحث الخامس .

أما الخاتمة فقد تطرقت إلى أبرز ما توصل أليه البحث من استنتاجات حول طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي ودول العالم الأخرى .

المبحث الأول : العامل الجغرافي

تُعدّ السياسة الخارجية "فن تنسيق القدرات العسكرية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية والجغرافية لتحقيق اهداف محددة وضعتها القيادة السياسية العليا في الدولة والتي تعبر عن المصالح القومية والوطنية" (الزبيدي ، 2002) .

ومن هنا، فإن السياسة الخارجية للدولة تتحدد بمجموعة من العوامل، يأتي في مقدمتهاً موقع الدولة الجغرافية بالنسبة الى العالم، اذ ان الموقع الجغرافي ليس مجرد عامل جغرافي رئيس، بل ايضاً رأسمال طبيعي وسياسي دفين ومورد اصيل من موارد الثروة الوطنية، قد يتيح لها ممارسة تأثير كبير في نطاق مشاركتها في المجتمع الدولي وهذا نابع اساسا من طبيعة العلاقات الوثيقة بين هذا العامل الجغرافي (ويراد به هنا الموقع) وسياسة الدولة وتطورها والتي تحدد بوضوح دورها الايجابي او السلبي في مجال العلاقات الدولية في الحرب والسلم معاً (قبس ، 2001) ، وعلى الرغم من أهمية الموقع الجغرافي للدولة، إلا ان هناك مجموعة من العوامل الاخرى ادت الى التقليل من اهمية الموقع الجغرافي، اهمها التقنيات الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات، والاسلحة الحديثة والمتطورة وتأثير علاقات الصراع والتعاون السائد في العالم (مازن ، 1978) ، ولكن مع كل ذلك يبقى الموقع الجغرافي يحتل المكانة الاولى في تقرير سياسة الدولة الخارجية ، وتحدد اهمية تركيا الخارجية في اغلب جوانبها بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله وماينطوي على ذلك التميز من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، اذ يعطي هذا العامل القوة للدولة، اذا استطاعت ان تستغله من اجل تحقيق اهدافها (المطلبي ، 1986) .

تبلغ مساحة تركيا الكلية (779.452) كم. وتقع 3% من هذه المساحة في قارة اوربا، وهي الجزء المعروف بـ (تراقيا) أو (استنبول)، اما الباقي الذي يمثل 97%، فيقع في قارة اسيا، والذي يعرف بـ(الاناضول) او (اسيا الصغرى)، اذ يحدهامن الشمال البحر الاسود وبلغاريا بطول (269) كم ومن الشرق روسيا (610) كم وايران (454) كم ومن الجنوب العراق (331) كم وسورية (877) كم، والبحر الابيض المتوسط ومن الغرب بحر ايجة واليونان (212) كم (المياح ، 2001) ،

وتبلغ الحدود البرية التركية حوالي (2753) كم، ويصل طول الحدود الساحلية لها الى حوالي (8333) كم، كما تمتاز تركيا بموقع بحري استراتيجي لاشرافها على عدة جهات بحرية، فهي تطل على البحر الاسود شمالاً، وعلى بحر ايجة وبحر مرمرة غرباً، كما تشرف على البحر المتوسط في الجنوب.مما يعطيها ميزات ايجابية تساعدها على تسهيل مهمة بناء قوة بحرية(عسكرية، وتجارية) (النعيمي ، 1968) ، فأهمية تركيا من ناحية موقعها الجغرافي تنحصر في كونها تؤلف جسراً لاقصر طريق بين قارتي اسيا واوربا وعليه تكون بمثابة الجسر البري الذي يصل بين اسيا مضيقي (البسفور والدردنيل) مفتاح البحر الاسود والمنفذ الوحيد للبحر المتوسط الذي يعد شريان المواصلات لدول الغرب، كما ويعد موقع تركيا هذا بمثابة حلقة الوصل بين أغنى مناطق النفط في العالم وهي منطقة اسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، ومنطقة نفط رومانيا ومنطقة نفط الشرق الاوسط، إذ شكل موقع تركيا الاستراتيجي اثره في السياسة الدولية، اذ اصبحت حلقة وصل للطرق البرية، والبحرية والجوية بين دول البلقان والشرق الاوسط ، فضلا عن انها تمثل حاجزا بريا امام التغلغل السوفيتي تجاه منطقة البحر المتوسط ومناطق النفط في منطقة الخليج العربي (صبحي ، 2002) ، كما ان سيطرة تركيا على المضايق زاد من الاهمية الاستراتيجية لها، لانها تشرف على حركة العبور من البحر الاسود الى البحر المتوسط، فالموقع الجغرافي لتركيا جعلها اكثر عرضة للإحداث والمتغيرات السياسية الخارجية فيها، مما كان لها انعكاساتها المباشرة او غير المباشرة عليها وعلى طبيعة علاقاتها مع الدول المجاورة (السماك ، 1992) .

المبحث الثاني : المتغير السكاني

لاشك في ان حجم السكان يُشكل عنصراً من عناصر قوة الدولة وعامل السكان بقدرته المتنامية في تركيا شغل اهمية كبيرة في القيمة الاستراتيجية التي اتاحت بدورها قدرة متناوبة في اعادة انتاجها الاجتماعي ككل او تلبية متطلبات قدرتها العسكرية المستندة الى عقيدة تنص على انشاء جيش كبير قادر على سد شواغلها الامنية المتعددة التي جاء بها توسع اقليمها الجيوبولتيكي، وقد جرى اول احصاء للسكان في تركيا في العام 1927 وبلغ تعداده (13.648) مليون نسمة (الساعاتي ، 1988) ، وحسب احصائيات العام 1950 بلغ عدد سكان تركيا نحو (24.5) مليون نسمة وحسب

احصائيات العام 1959، بلغ عدد سكان تركيا حوالي (26.680.000) مليون نسمة وفي العام 1965 بلغ نحو (39) مليون نسمة أي ان معدلات النمو اخذت بالتزايد اذ شهدت سنوات (1965-1973) معدلات نمو تصل الى 4.3%، ووصل اجمالي تعداد سكان تركيا الى حوالي (78.785.548) مليون نسمة، طبقاً لإحصاء عام2011 وبلغ معدل النمو السكاني بها حوالي(1.253%) سنوياً، وقد بلغ معدل المواليد 17,93مولوداً لكل 1000 نسمة، طبقاً لتقديرات 2011، وبلغ معدل الوفيات 6,1 حالات بين كل 1000 نسمة، ومعدل الهجرة 0,51 مهاجراً لكل 1000 نسمة، طبقاً لإحصاء 2011.

وبلغ العمر المتوقع لاجمالي السكان 72.5 سنة، بالنسبة للذكور 70,61، أما للاناث بلغ 74,49 سنة، وبلغ معدل الخصوبة 2,15 اطفال لكل امرأة طبقاً لإحصاء 2011 .

ويتوزع السكان في تركيا وفقا لتأثيرات العوامل الطبيعية التي تلعب دوراً كبيراً في تباين الكثافة السكانية بين الاقاليم والولايات التركية، اذ يلاحظ ان نحو نصف السكان يتركزون في المناطق الساحلية، وهي سواحل البحر الاسود وبحر مرمرة وايجة والمتوسط وتقل هذه الكثافة كلما توغلنا في المناطق الداخلية، ولاسيما في شرق ووسط وجنوب شرق الاناضول .

ويتألف السكان في تركيا اساسا من الاتراك بنسبة 70-75% ومن اقليات قومية اخرى، (الاكراد) الذين تراوحت نسبة تقديراتهم بين 18-20% واقليات اخرى تتراوح نسبتهم بين 7-12% طبقاً لتقديرات 2008 .

يسكن الاكراد في تركيا في ولايتي (وآن وبتليس) في شرق تركيا كما ويشكلون اكثرية السكان في ولايتي (ديار بكر وخربوط) ويتمركزون في (18) ولاية من مجموع (73) ولاية في تركيا، وتقدر المساحة التي يشغلونها بـ (230) الف كم2، أي مانسبته 30% من المساحة الكلية لتركيا وهذا مايعطي الانطباع وراء رغبة الاكراد في الحكم الذاتي تأثراً باكراد الدول المجاورة، اذ ان نسبة عددهم، واتساع مساحتهم تشجعهم على تحقيق تلك الاهداف (احمد ، 1989) ، أما العرب فيشكلون نسبة 2% من سكان تركيا ويسكنون في (الاسكندرونة وانطاكيا وغازي عنتاب ونصيبين وماردين

أورفة وديار بكر) والقوميات الاخرى الموجودة في تركيا (الارمن واليونانيين) فتقدر نسبتهم جميعا 2% من سكان تركيا .

وعن طريق احصائيات النسب السكانية في تركيا، يبدو واضحا ان نسبة الاتراك هي الغالبية العظمى بالنسبة لسكان تركيا ولاشك ان هذه النسبة الكبيرة لها الاثر المهم في رصد خططها الاستراتيجية الملبية لدورها السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي على حساب القوميات والاقليات الاخرى، مما ينعكس ذلك بشكل مباشر او غير مباشر على طبيعة السياسة الخارجية التركية في تعاملها مع القضايا الاقليمية والدوليـة .

المبحث الثالث : الاكراد

يشكل الأكراد في تركيا ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العرق التركي. وإذ يقارب تعداد سكان تركيا حوالى 60 - 65 مليونـاً، فإن الأكراد يُقدَّرون باثني عشر مليوناً أو حوالى خمس السكان، وإن كانت التقديرات شبه الرسمية تشير إلى 5 - 7 ملايين كردي. مع الإشارة إلى أن الإحصاءات الرسميـة لا تتضمن التمييز بين الأعراق، ذلك أن معاهدة لوزان، لم تعترف سوى بوجود أقليات على أساس ديني، أي أقليات غير مسلمة (الأرمن، اليونانيون، اليهود)، ولم تعترف بوجود أقليات عرقية. وعلى هذا الأساس، فإن الإيديولوجيا الرسمية التركية، الإيديولوجيا الكمالية، لم تعترف مطلقاً بالأكراد كمجموعة عرقيـة مختلفة عن العرق التركي، واعتبرتهم أتراكاً، وكانت تطلق عليهم لقب "أتراك الجبال "، واستمرت هذه النظرة الرسمية سائدة حتى آخر العام 1991 حين أقر رئيس الحكومة التركية حينها سليمان ديميريل، بوجود "واقع كردي"، خلال جولة له في جنوب شرق تركيا، حيث الغالبية كردية (بيتر ، 1999) ، ويتمركز الوجود الجغرافي للأكراد في تركيا في مناطق الجنوب الشرقي، المحاذية لسوريـا والعراق وإيران، ولا سيما في محافظات: حقّاري، فان، آغري، بتليس، موش، دياربكر، اوفا، قارس، ماردين، بينغول، ايلازيغ، تونجيلي، آدي يمان، ارزبخان، غازي عينتاب، ملاطيا، ويتحدثون جميعاً اللغة القرمانية (أي الكردية المعروفة)، فيما يسود مجتمعهم التنظيم العشائري ويعدّ أكراد تركيا امتداداً لأكراد العراق وإيران وسوريا، ويطلق

تاريخياً على المناطق التي يقطنون اسم "كردستان"، لذا يعتبر أكراد تركيا مناطقهم بأنها "كردستان الشمالية" فيما أراضي العراق الشمالية "كردستان الجنوبية" وأراضي إيران الكردية "كردستان الشرقية"، ولا يقتصر الوجود الكردي في تركيا على المناطق التي ذكرناها، ذلك أن التخلف الاقتصادي في هذه المناطق والاضطرابات الأمنية الدائمة بين المقاتلين الأكراد والقوات الحكومية، دفعت على امتداد عقود، عدداً كبيراً منهم إلى النزوح إلى مناطق أكثر أمناً، وكانت كلٌّ من اسطنبول وأنقرة هدفاً منفصلاً الأمر الذي أدى إلى نشوء ضواحٍ بكاملها في المدينتين يسكنها أكراد، حيث يقدر عددهم في اسطنبول فقط بحوالى 3 - 4 ملايين كردي. فضلاً عن ذلك، فإن أعداداً كبيرة من أكراد تركيا هاجرت مباشرة إلى دول أوروبا الغربية، ويقدر عددهم بحوالى المليون نسمة نصفهم في ألمانيا، أن المشكلة الرئيسة التي يواجهها أكراد تركيا هي عدم اعتراف الدولة (الكمالية) بهم كمجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي، وبالتالي رفض منحهم ما يمكّنهم من تجسيد هويتهم المستقلة، ثقافياً وسياسياً، مثل حق التعلم في المدارس باللغة الكردية أو تأسيس جمعيات ومنظمات تعزز الثقافة الكردية، بمختلف تجلياتها، أو فتح محطات إذاعية وتلفزيونية باللغة الكردية وما إلى ذلك من مظاهر التعبير عن خصوصية ثقافية متميزة. واستتبع ذلك، منع الدولة، في الدستور والقوانين، من تأسيس أية منظمة أو جمعية أو حزب على أساس عرقي أو ديني، والحؤول، بالتالي، دون تأسيس الأكراد أحزاباً تعكس تطلعاتها السياسية في الاستقلال أو الحكم الذاتي، على سبيل المثال. وحين أسس بعض الأكراد أحزاباً تُعبِّر، ضمناً، عن هوية كردية، كان نصيبها الحظر وتعريض زعمائها للسجن أو النفي. وقد تكثَّفت عمليات الحظر هذه في النصف الأول من التسعينات (محمد ، 1997) ، ومع تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، وعدّ اتاتورك جميع المواطنين "أتراكاً"، كان ذلك يعني نفي وجود كل عرق آخر وفي مقدمهم الأكراد، وكانت ردة فعل هؤلاء المباشرة القيام بانتفاضات وعصيانات في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، وأهمها انتفاضة الشيخ سعيد الكرادي عام 1925 وانتفاضة آغري بين 1928 و1930 وانتفاضة ديرسيم عام 1938، وكانت هذه الانتفاضات تُواجه بقمع دموي من جانب الجيش التركي ، ولعل المحطة الأبرز في تاريخ مواجهة الأكراد للسياسة الرسمية التركية حيالهم، كانت تأسيس حزب العمال الكردستاني عام

1978، والذي بدأ، بزعامة عبد الله أوجلان، حرب عصابات مسلحة في العام 1984 ما زالت مستمرة حتى اليوم، وفي الواقع تتباين بصورة واضحة الطروحات بين الأحزاب التركية نفسها حول السبل الكفيلة بوضع حدّ نهائي للمشكلة الكردية. فبعضهم (بولنت أجاويد) يرى أن أساس حلّ المشكلة هو في تصفية النظام الإقطاعي والعشائري السائد في المجتمع الكردي، فيما يحاول حزب الشعب الجمهوري (العلماني اليساري) مقاربة المشكلة بصورة أكثر تطوراً لجهة ترسيخ الديموقراطية والاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد. أما الإسلاميون (نجم الدين اربكـان) فيكتفون بإطلاق شعار "الأخوة الإسلامية" لحل المشكلة الكردية دون تحديد لعناصر هذا الشعار، لكن ما يبدو تقاطعاً بين جميع الأحزاب التركية، العلمانية اليسارية واليمينية، أو الإسلاميـة، فهو الرفض القاطع لأية فكرة انفصالية أو حتى حكم ذاتي للمناطق الكرديـة في جنوب شرق تركيا. إذ ترى معظم الأحزاب، أن مجرد منح الأكراد حقوقاً ثقافية، من بث تلفزيوني وإذاعي ونشر وتعليم باللغة الكردية، سيكون الخطوة الأولى نحو اكتمال الوعي الثقافي فالسياسي بوجود أمة كردية لها حقها المشروع في المطالبة بالانفصال والاستقلال، وفي أحسن الأحوال بإقامة فيدرالية أو حتى حكم ذاتي، إذ إن النظرة الرسمية باعتبار الحركة الكردية المسلحة حركة "إرهابية"، والسبيل الوحيد لمواجهتها هو استئصال جذورها عسكرياً، ما زالت سائدة بقوة متعاظمة في أوساط النظام، وفي القلب منه المؤسسة العسكرية، التي ترى في ذلك الطريقة الوحيدة لحماية الكيان التركي من التفكك والانقسام .

وللقضية الكردية تداعيات أقليمية ودولية وأهمها :

1. **الموقف الأمريكي من القضية الكردية** : مما لاشك فيه ان الموقف الأمريكي من القضية الكردية عموماً يتسم بالازدواجية ، إذ تشير كثير من الأوساط السياسية ان الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة بصورة غير مباشرة عن العمليات العسكرية التي تشن ضد الحركة الكردية، فكردستان مليئة بالقواعدالعسكرية التابعة لحلف شمال الأطلسي وأجهزة المخابرات ومواقع الخزن النووية ومستودعات الذخيرة والمعدات العسكرية واضخم خليط لمثل هذه الاجهزة يقع في ديار بكر وتتكون من محطة الدفاع الجوي الأرضية وجهاز المخابرات الولايات المتحدة وقاعدة جوية تابعة للولايات

المتحدة ايضاًً، فضلا عن تدريب الولايات المتحدة للجيش التركي حيث تطوير قوة الجندرمة (الدرك) وهم نوع من القوات المسلحة يرسلون للسيطرة على المناطق الحدودية (العزاوي ، 2005) .

أما فيما يخص موقف الولايات المتحدة من حقوق الأكراد في تركيا بشكل عام وحقوق الإنسان بشكل خاص فان الإدارة الأمريكية تعاملت بازدواجية اذ بعثت (وارن كرستوفر) سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الى انقرة في حزيران 1993 للحوار مع القادة الاتراك إذ اكد كرستوفر اقتراح الولايات المتحدة بانهاء مساويء حقوق الإنسان في تركيا على نطاق واسع إذ اكد كرستوفر رغبة بلده في إزالة التعذيب والاعتراض على السجن الانفرادي والاستبدادي والتأكيد على حق المخاطبة الحرة بما فيها استخدام اللغة الكردية وحرية الصحافة في تركيا (النعيمي ، 2003) .

في حين ان مباحثات رئيسة الوزراء السابقة (تانسو تشيللر) في تشرين الأول 1993 في واشنطن مع الرئيس الأمريكي (كلنتون) فانه لم يتناول مسألة حقوق الأكراد في تركيا بل على العكس من ذلك أكد كلنتون " ان الشعب التركي يشبه الشعب الأمريكي وان تركيا تعد مضيئة وكانموذج للعالم من حيث التعددية والتباين الثقافي ويتضح من ذلك ان الشراكة الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة التي تنطوي ضمن المصالح المشتركة لكلا البلدين وان مسألة حقوق الانسان التي تروج لها الولايات المتحدة في العالم عندما تتقاطع مع المصالح والشراكات الاستراتيجية فانها لا تناط لها أهمية وهذا ما نلحظه ضمن مسألة حقوق الأكراد في تركيا .

موقف الاتحاد الأوربي من القضية الكردية : إنّ الدول الأوربية ونتيجة للاعتبارات السياسية والدينية في اذكاء قضية الأكراد والتي لم تكن هي المحرك الاساسي لعلاقة تركيا بالاتحاد الأوربي وعلى الرغم من تأييد الأوربين لأكراد تركيا إلا أنها لاتدعو الى إقامة دولة خاصة بهم في شرق الاناضول (الطائي ، 2007) ، ففي9 /4/ 1992 انتقد البرلمان الأوربي المعاملة التركية للاكراد الأمر الذي أثار ردود أفعال غاضبة داخل تركيا حيث أعتبره الرئيس الاسبق أوزال ان هذه الانتقادات الاوربية تدعم الارهاب، ولقد تكررت الانتقادات الأوربية للسياسة التركية، ففي اذارعام 1994 أنتقد البرلمان الأوربي مرة أخرى قرار البرلمان التركي بشأن رفع الحصانة عن النواب

الكراد ودعا تركيا الى الاعتراف بالحقوق الخاصة للشعب الكردي (الحقوق الثقافية دون الاستقلال) (الشافعي ، 1998) ، ونتيجة لتزايد الضغوط الأوربية على تركيا اتهم الرئيس الاسبق ديميريل في ايار 1995 الدول الغربية بمحاولة تقسيم تركيا كما اعلن قائلاً " إذا كان وجود تركيا في الغرب يعني انقسامها على نفسها أو تقسيمها فانهم لن يرونها في المعسكر الغربي" (العبيدي ، 2000) ، وفي 4 /1/ 1998 أقر الاتحاد الأوربي خطةعمل لمنع وصول الاكراد الى دول الاتحاد عن طريق تعزيز التعاون بين دول الجوار وتعزيز عمليات المراقبة على الحدود وتطوير التعاون الأمني والقضائي لمكافحة الشبكات التي تقوم بتهريب الاكراد وهنا يلاحظ ان الدول الأوربية وان كانت تساند القضية الكردية إلا انها ترفض ان تضع حلاً لها بل انها ترفض الآثار المترتبة عليها، وقد استمر رفض المؤسسات وقادة الاتحاد الأوربي للانتهاكات التركية للديموقراطية وحقوق الإنسان وطالبوا بنبذ الاسلوب العسكري للتعامل مع القضية الكردية ومنح الاكراد الحكم الذاتي البسيط أو الاستقلال الثقافي كحل للقضية، وفي نفس الوقت انتقد هؤلاء العمليات الارهابية لحزب العمال الكردستاني التركي وعملت بعض الدول الأوربية على غلق المؤسسات التابعة له على اراضيها . ورغم ذلك ان الاكراد لازالوا قادرين على اسماع اصواتهم في أوربا عبر مؤسساتهم الاعلامية والصحف التي يصدرونها الأمر الذي يساعدهم في استقطاب بعض أصوات الرأي العام الأوربي لقضيتهم، وبعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تشرين الثاني 2002 اعترف بوجود مشكلة كردية في تركيا كما اعترف بوجود أخطاء في السياسة القديمة وتعهد بفتح صفحة جديدة اكثر ديموقراطية مع الأكراد، وبالفعل فقد تبلور مشروع اللغة الكردية ودخل هذا المشروع في طور التنفيذ وهناك مجلات وصحف كردية تصدر وهناك تطور إيجابي آخر حيث عُقد أول مؤتمر للغة الكردية في مدينة ديار بكر ، كما بُدي بالبث التلفزيوني والإذاعي باللغة الكردية في المحطات الرسمية التركية ولو بصورة خجولة، غير أن الجهود الرسمية للحكومة جاءت تحت ضغوط خارجية ونعني بها ضغوط سعي تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوربي . وفي خطوة غير مسبوقة زار أردوغان ديار بكر في 2005/8/29 حيث أعلن بأن حكومته ستسعى بتسوية القضية الكردية بمزيد من الديموقراطية،

وأضاف بان تركيا لن تعود الى الوراء ولن تسمح بأي تراجع في العملية الديموقراطية، وسوف تحل جميع المشاكل بمزيد من الديموقراطية والحقوق المدنية والازدهار .

المبحث الرابع : المتغير الاقتصادي

قامت تركيا الحديثة بعد الحرب العالمية الاولى على انقاض إمبراطورية منهارة واجه خلالها الاقتصاد التركي ازمات عدة كان اشدها وطأة الازمة الاقتصادية الخانقة التي تعرض لها الاقتصاد التركي والتي وصفها رئيس الجمهورية التركية (سليمان ديميريل) ، بأنها اخطر ازمة في تركيا منذ تأسيس الجمهوريــة الحديثة ، تُعد تركيا بحكم موقعها الجغرافي بلداً زراعياً بسبب التنوع في دوائر العرض، مما يعني التنوع في المناخ والتنوع في النشاط الزراعي ومن ثم التنوع في النشاط الاقتصادي بما يؤهلها لتحقيق درجة عالية من (الاكتفاء الذاتي) ومما يؤازرها في بلوغ حالة القوة إلاّ ان استراتيجية التنمية التي اتبعها القادة الاتراك وهذا يتضح عن طريق تركيز المخططين الاتراك في سياسة التصنيع السريع وذلك مايتطلب موارد اقتصادية كبيرة وهذا التوجه التركي نحو التصنيع جعل الاقتصاد التركي يعتمد على الاستيراد والمساعدات والقروض الاجنبية وذلك لافتقار تركيا لرأس المال الفعال للنهوض باعباء التنمية الاقتصادية في البلاد' كما تعاني تركيا من محدودية الموارد الاولية، ولاسيما في مجال الطاقة، إذ انها تعتمد بصورة رئيسة على النفط المستورد من الخارج لادامة فعاليتها الاقتصادية وتعاني تركيا قصور في احتياجات العملة الصعبة، اذ تعتمد على سد النقص من العملة الصعبة من حلفائها الغربيين .

ووقعت عام 1995 أتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الاوربي، وفي عام1999 أصبحت في مجموعة العشرين (G20)، واصبحت من احدى الاقتصاديات الكبرى في العالم، وفي عام 2010 صنفت وكالة الاستخبارات المركزية تركيا من البلدان 16 المتقدمة، وغالباً ما تصنف تركيا باعتبارها بلداً صناعياً من قبل الخبراء الاقتصاديين وعلماء السياسة، في حين أن شركة ميريل لينش والبنك الدولي ومجلة الايكونومست وصفت تركيا باقتصاد السوق الناشئة، فالبنك الدولي يصنف تركيا كدولة ذات الدخل فوق المتوسط من حيث الناتج المحلي الاجمالي للفرد في عام ، وقد تاثرت

تركيا بالازمة المالية العالمية فتقارير وزارة المالية تشير الى أن العجز في ميزانية تركيا تضخم ليصل الى23,2 مليار ليرة تركية، اي حوالي 15 مليار دولار في النصف الاول من عام 2009 اي تضاعف 13 مرة عما كان عليه قبل عام ، ومع ذلك فان الاقتصاديين يشيرون الى ان العديد من الطرق للنجاة من أزمة الائتمان بشكل افضل من غيرها، ويرجع ذلك للتنظيم الصارم جزئياً وغيره من الاجراءات، ففي عام 2009 قدمت الحكومة التركية مختلف اجراءات التحفيز الاقتصادي للحد من تاثير الازمة المالية مثل تخفيض الضريبة الموقتة على السيارات والاجهزة المنزلية والسكن وزيادة انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة 7,2% على الرغم من حدوث أنخفاض انتاج السيارات[27]، وقد تضاعفت اسعار سوق الاسهم التركي وفي 2010/1/8 رفعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني الدولي التصنيف الائتماني لتركيا الى+bb (ثناء ، 1993) .

1. الزراعة

وفي الزراعة قامت تركيا ببناء سد أتاتورك وهو من اكبر السدود في جنوب شرق الاناضول تبلغ السعة حوالي52 مليار م3، ويقوم بتوليد محطات الطاقة الهيدروليكية ويروي (1,820,000) مليون هكتار من الاراضي في اجمالي الطاقة الانتاجية المركبة لمحطات الطاقة وتكلفته 32 مليار دولار، وإعتباراً من مارس 2007 هي أكبر منتج في العالم من البندق والكرز والمشمش وغيرها، ويقوم القطاع الزراعي بتشغيل 29,5% من العمالة في عام 2009 وفي الثروة الحيوانية لم تشهد اي تحسن يذكر ومع ذلك أسهمت المنتجات الحيوانية في رفع الانتاجية، وقد شهدت ركوداً في اللحوم والصوف والحليب والبيض الى مستوى الثلث.

2. الصناعة

في قطاع الصناعة وخاصة في بناء السفن، فتركيا واحدة من الدول الرائدة في بناء السفن ففي عام 2007 جاءت تركيا في المرتبة الرابعة بعد (الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان)، من حيث عدد السفن، وجاءت تركيا في المرتبة الرابعة من حيث عدد اليخوت الضخمة بعد (الولايات المتحدة الامريكية، ايطاليا، كندا) وفي صناعة الاسلحة تركيا تصنع الجيل القادم وهي سفينة القيادة للطرادات

(f-511tgg) وقد وصلت الصادرات السنوية الى 1,09 مليار دولار في تركيا وفي تركيا اصبحت هناك العديد من مصانع الاسلحة، وفي 11 تموز 2002 اصبحت في المستوى الثالث من حيث تصنيع الاسلحة وتمتلك كبريات الشركات المصنعة، وهي شريك في برنامج التنمية للمقاتلات الهجومية طراز اف35 المقاتلة لسلاح الجو التركي.

تمتلك تركيا اكبر الشركات الطيران من حيث السرعة والنمو في العالم وقد حازت شركة الخطوط الجوية التركية على جوائز كأفضل شركة طيران في أوربا وجنوب أوربا من قبل مؤسسة سكاي تراكس .

3. السياحة

السياحة من اكثر القطاعات الحيوية واسرعها نمواً في تركيا، وفقاً لوكلاء السفر وشركة توماس كوك للفنادق تحتل تركيا المرتبة 11 من مجموع المئة على العالم، ففي عام 2005 كان هناك 24124501 مليون سائح ساهموا ب18,2 بليون دولار، وفي عام 2008 ارتفعت عائدات تركيا من السياحة لتبلغ 21,9 بليون دولار (الناصري ، 1995).

المبحث الخامس : جماعات الضغط في تركيا

تؤدي جماعات الضغط ، دوراً مهماً في سياسة أي بلد، لانها تستخدم كوسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات تتوافق مع اهدافها،واهم هذه الجماعات في تركيا هي:

أولاً : الاحزاب السياسية.

ثانياً : المؤسسة العسكرية.

ثالثاً : اليهود الاتراك (الدونمة).

رابعاً : رجال الاعمال.

المطلب الأول : الأحزاب السياسيـــة

بدأت الحياة الحزبية في تركيا الحديثة عند تشكيل حزب الشعب الجمهوري في 9 ايلول من العام 1923، بزعامة مصطفى كمال اتاتورك نفسه، الذي استمرت هيمنته التامة على المجلس الوطني التركي الكبير والحكم كحزب واحد من العام 1950، حيث انقسم الحزب الى تيارين احدهما يميني يحاول التمسك بتقاليد الحزب القديمة، والاخر يساري يهدف الى تحقيق الإصلاحات الاجتماعية وخلال المدة الواقعة بين العام 1950-1960 اتسم النظام الحزبي في تركيا بنظام الحزبين، اذ كان الحزب الديمقراطي الذي اسسه جلال بايار في العام 1945 هو الحزب المسيطر على السلطة.اما حزب الشعب الجمهوري فهو الحزب المعارض الرئيس ولم يكن للاحزاب الاخرى ذلك التأثير لقلة اعداد ممثليها في المجلس الوطني التركي الكبير (جونز ، 2011) .

شهدت تركيا بعد انقلاب 27 مايس من العام 1960 تشكيل عدة احزاب ابرزها حزب العدالة الذي يعد خلفا للحزب الديمقراطي واحياء له وهو حزب محافظ نسبيا يهدف الى الرأسمالية لتحرير الاقتصاد تزعمه الجنرال راغب كوموس بالا، وبعد وفاته تزعمه في حزيران من العام 1964 (سليمان ديميريل)، وقد حصل الحزب في انتخابات العام 1965 على 240 مقعدا من مجموع 450 مقعداً وكان حزب العدالة يؤيد سياسة الاحلاف العسكرية مع الدول الغربية، لانها سياسة دفاعية قائمة على عدم التدخل في شؤون أي دول اخرى .

وخلال السنوات 1967و 1968و 1969 تدخل الجيش مما ادى الى تعطيل الحياة الديمقراطية في تركيا، الا ان المرحلة الانتخابية في تشرين اول 1969 شهدت تنافسا بين الاحزاب السياسية التركية، فقد اسفرت النتائج عن فوز الاحزاب التالية :

1. حزب العدالة وحصل على 47% من الاصوات.
2. حزب الشعب الجمهوري وحصل على 27% من الاصوات.
3. حزب الثقة وحصل على6,6% من الاصوات.
4. حزب الوحدة، وحصل على 2,8% من الاصوات.

5. حزب العمل التركي، وحصل على2,7% من الاصوات .

حزب العدالة والتنمية (jdp):

تأسس في عام 2001 هو حزب يمين الوسط السياسية المحافظة في تركيا. الحزب هو اكبر الاحزاب في تركيا الان، زعيمه رجب طيب أردوغان، هو رئيس الجمهورية، في حين أن زميله في رئاسة الحزب سابقاً هوعبد الله غول الرئيس التركي السابق، وقد فاز حزب العدالة والتنمية، فوزا ساحقا في انتخابات عام 2002، وفاز ب360 مقعد اي اكثر من ثلثي مقاعد البرلمان. وأصبح عبد الله غول رئيس الوزراء، لكن تعديلا دستوريا في عام 2003 سمح لأردوغان ليقوم مقامه، في الانتخابات العامة المبكرة في عام 2007 حزب العدالة والتنمية حصل على اصوات بنسبة 46.6%، وانخفض عدد المقاعد إلى 341 مقعد، لكنه عاد أردوغان لرئاسة الوزراء في حين تم انتخاب الرئيس غول، في الانتخابات العامة التي أجريت في 6/12/ 2011، حزب العدالة والتنمية زادت حصته من الأصوات إلى 49.8% وحصل على 327 مقعداً في البرلمان لتشكيل حكومة أغلبية للمرة الثالثة على التوالي حزب العدالة والتنمية يصور نفسه بأنه حزب الموالي للغرب في الطيف السياسي التركي الذي يدعو إلى تطبيق اجندة المحافظين الاجتماعية واقتصاد السوق الحرة وانضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي وفي عام 2005، منُح الحزب عضوية مراقب في حزب الشعب الاوربي(epp) ومن المحتمل ان يصبح كامل العضوية اذا انظمت تركيا للاتحاد الاوربي، وتم تأسيس حزب العدالة والتنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية وعدد من السياسيين الجدد، تم تشكيل نواة الحزب من حركة إصلاحية (بالتركية: yenilikçiler) من حزب الفضيلة الاسلامي، مثل عبد الله غول وبولنت أرينج، وتالف من مجموعة المؤسسين الاخرين من أعضاء حزب الوطن الام المحافظ الاجتماعي الذي كان على مقربة من تورغوت اوزال، مثل جميل جيجك وعبد القادر اكسو، وانضم بعض أعضاء الحزب الديمقراطي التركي، مثل حسين سيليك وكوكسال توبتان الى حزب العدالة والتنمية. وكان بعض الأعضاء مثل كورساد توزمن والخلفيات القومية في حين استبعدت إلى حد كبير ممثلي التيار "اليسارالمسلم" الوليدة ، بالإضافة إلى عدد كبير من الناس وانضم إلى الحزب سياسي لأول مرة، مثل علي باباجان، سلمى Aliye

Kavaf، Egemen باجيس وCAVUSOGLU ميفلوت وأنضم كل من هؤلاء الناس الى رجب طيب أردوغان لتأسيس حزب جديد.

قام حزب العدالة والتنمية بالإصلاحات الهيكلية، وتركيا خلال حكمه شهدت نمواً سريعاً ووضع نهاية لفترة طويلة في ثلاثة عقود من التضخم المفرط، وكان معدل التضخم انخفض إلى 8.8 وبحلول عام 2004 فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية بنسبة 42% من الاصوات ضد الحزب العلماني الشعب الجمهوري القومي(CHP) في السواحل الجنوبية والغربية، وضد حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي، الذي يدعمه بعض الأكراد في جنوب شرق تركيا، وفي 14 نيسان 2007 ما يقدر بحوالي 300,000 شخص خرجوا بمسيرة في أنقرة للاحتجاج على ترشيح محتمل لرئيس الوزراء أردوغان في انتخابات عام 2007 الرئاسية، خائفة من أنه اذا انتخب رئيساً، وقال انه من شأنه أن يغير طبيعة العلمانية للدولة التركية وأعلن اردوغان يوم 24 نيسان 2007 أن الحزب قرر ترشيح عبد الله غول كمرشح للحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية واستمرت الاحتجاجات على مدى الأسابيع القليلة القادمة، مع أكثر من مليون وذكرت انه في تجمع 29 أبريل في اسطنبول خرج عشرات الآلاف في احتجاجات منفصلة، ذكرت يوم 4 مايو في مانيسا وكاناكالي ومليون في ازمير يوم 13 مايو.

ودعا اردوغان الى اجراء انتخابات برلمانية مبكرة بعد فشل الأحزاب في البرلمان للاتفاق على الرئيس التركي المقبل، أحزاب المعارضة قاطعت الانتخابات البرلمانية وهذا ادى الى طريق مسدود في العملية الانتخابية، في الوقت نفسه ادعى أردوغان الفشل في انتخاب رئيس بعد أن ثبت فشل النظام السياسي التركي، واقترح تعديل الدستور، وحقق حزب العدالة والتنمية انتصاراً في انتخابات إعادة الجولة 7/22/ 2007 وحقق 46.6% من الاصوات، وترجمها إلى السيطرة على 341 من المقاعد ال 550 في البرلمان، على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية حصل أصوات أقل بكثير في عام 2007 مما كانت عليه في عام 2002، انخفض عدد مقاعد البرلمان التي تسيطر عليها بسبب قواعد النظام الانتخابي التركي.ومع ذلك فهو ابقى على اغلبية مريحة وكان شعار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة عام 2007"لا تتوقف، احتفظ يجري!" (مصطفى ، 1982)

وكانت المفوضية الأوروبية قد انتقدت تركيا لمنع زعيم الحزب من المشاركة في الانتخابات المحكمة أعطت حكمها بتاريخ 9 يوليو 2009، رفض الطلب وإنهاء القضية المرفوعة ضد حزب العدالة والتنمية، وأجريت الانتخابات التركية المحلية لعام 2009 في أثناء الأزمة المالية العالمية مابين 2007-2010، بعد نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة في 2007، شهد الحزب تراجعا في الانتخابات المحلية عام 2009. في هذه الانتخابات حصل حزب العدالة والتنمية 39% من الاصوات، 3% أقل مما كانت عليه في الانتخابات المحلية عام 2004، ومع ذلك، لا يزال حزب العدالة والتنمية الحزب المسيطر في تركيا، ورد ثانياً حزب الشعب الجمهوري 23% من الاصوات وحزب الحركة القومية جاء ثالثاً وحصل على 16% من الاصوات. وفاز حزب العدالة والتنمية في أكبر المدن في تركيا: أنقرة واسطنبول، إذ كان الاصلاح الدستوري كان واحداً من التعهدات الرئيسية لحزب العدالة والتنمية خلال الحملة الانتخابية عام 2007، لم يكن حزب الشعب الجمهوري المعارض راغباً في تغيير الدستور على نطاق كبير، مما يجعل من المستحيل عليه تشكيل اللجنة الدستورية ولاقرار التعديلات يجب الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لتصبح على الفورقانون، ولكن المضمون 336 مقعد في البرلمان من اصل550 فانها كافية لوضع مقترحات لإجراء استفتاء، وشملت مجموعة الإصلاحات في عدد من القضايا: مثل حق الأفراد في الاستئناف أمام المحكمة العليا، وإنشاء مكتب أمين المظالم، وإمكانية للتفاوض على عقد العمل على مستوى الأمة، والاستثناءات الإيجابية للمواطنين الإناث، وقدرة المدنيين إدانة أفراد من الجيش امام المحاكم، وملاحقة لموظفي الخدمة المدنية في الإضراب، قانون الخصوصية، وهيكل المحكمة الدستورية. تم الاتفاق على الاستفتاء بأغلبية 58% (فيرزو ، 2000) .

المطلب الثاني : المؤسسة العسكرية

تميزت الدولة العثمانية بطابعها العسكري، اذ كانت امكانياتها متخصصة بالدرجة الاولى لتعزيز قدراتها العسكرية وترجع تلك الطبيعة الى جماعاتها القبلية التركية التي جاءت من اواسط اسيا منذ القرن السادس الميلادي وقد تميز ذلك الجيش بالولاء الكبير للسلطان بوصفه المحور الرئيس الذي ينظم جميع عمليات التشكيل التي تتم في المعركـة، ولم يكن الجيش التركي، كما هو

الحال في دول الشرق الاوسط جميعا مهني في الفعل فحسب، بل كان له ومنذ تأسيس تركيا الحديثة دورا مهما في الحياة السياسية التركية على الرغم من محاولات (مصطفى كمال اتاتورك) ، الكثيرة لابعاده عن معتركها محدداً واجباتـه بمهامه في الاخلاص للامة والوطن، فالجيش التركي قد أسسه مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه من بقايا القوات العثمانية التي ورثتها بعد سقوط الامبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما شكل GNA في أنقرة في 23 أبريل، 1920، فيالق كاظم Karabekir الخامسة عشرة وكان السلك الوحيد الذي لديه القدرة للقتال في 8 نوفمبر 1920، قرر GNA إنشاء الجيش النظامي بدلاً من القوات غير النظامية، وفاز الجيش من GNA على الحكومة في حرب الاستقلال التركية في عام 1922، وادى الجيش دوراً بارزاً في تأسيس الجمهورية التركية، وعلى هذا الاساس طلب مصطفى كمال اتاتورك في العام 1924، ضرورة تخلي القادة العسكريين البارزين عن مقاعدهم في المجلس الوطني التركي الكبير، اذ خاطبهم قائلاً: "اتوصل الان الى خلاصة الموضوع لادامة الانضباط والنظام بالاجراءات المطلوبة في الجيش لممارسة القيادة، الا ان هذه الحالة تتعارض مع القادة الاعضاء في المجلس الوطني ، إذ سعى (اتاتورك) من ذلك اتباع استراتيجية مزدوجة فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية وذلك لضمان عودة الجيش الى ثكناته بعد حرب الاستقلال إذ عارض اتاتورك تدخل الجيش في السياسة مع قانون العقوبات العسكري المرقم 1632 والمؤرخة في 22 مايو 1930، ونتيجة لذلك اصبح الجيش التركي تحت سيطرة الحكومة المدنية، بجعل رئيس الاركان مسؤولاً أمام رئيس الجمهورية والذي يعد القائد العام للقوات المسلحة ومجلس الوزراء ورئيس الوزراء ، اما فيما يتعلق بحجم الجيش التركي بعد تأسيس الجمهورية ، فأنه تنامى حتى وصل الى (78) الف عسكري في اواخر عام 1932، كما وصلت التخصيصات المالية للجيش الى (60) مليون دولار عام 1949 وقدم الغرب لتركيا مساعدات قدرت بنحو (440) مليون دولار وانضمت تركيا في عام 1952 الى حلف شمال الاطلسي، والى تحالف البلقان عام1953 ، ثم حلف بغداد في العام 1955، وهكذا اصبحت تركيا في استراتيجيتها العسكرية جزءا من سياسة الاحلاف الغربية مما قاد الى تقوية المؤسسة العسكرية فيها ومن ثم نجاحها في انقلاب مايس العام 1960، ومع ذلك بعد الانقلاب في عام 1960، أنشئت لجنة

الوحدة الوطنية، وقام (ملي بيرليك Komitesi) باصدار قانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة التركية في 4 كانون الثاني 1961 لاضفاء الشرعية على التدخلات العسكرية في السياسة، وتبرير الانشطة السياسية وخاصة مع المادة 35 و 85 من هذا القانون، وبناء على ذلك توسعت مهام الجيش وبصورة كبيرة بعد عام 1960، إذ شهد هذا العام تدخلاً واسعا للجيش في اجهزة الدولة واخذت قياداته تتدخل في صياغة قرارات الحكومة والمشاركة في تنفيذها ووصل به الامر الى اخذ المبادرة في قلب نظام عدنان مندريس وايقاف العمل بالمؤسسات السياسية والدستورية والتي اكتسبت الشرعية خاصة بعد اقرار دستور عام 1960، وعلى هذا الاساس بدأ الجيش يؤدي دورا رئيساً في الحياة السياسية التركية، اذ اخذ بالتدخل بشكل مباشر او غير مباشر لفرض ارادته السياسية من منطلق المحافظة على المبادئ الكمالية ، والتي لا تزال تحتفظ بدرجة كبيرة من التأثير على عملية صنع القرار فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالأمن القومي التركي، ولو انخفضت في العقود الماضية من خلال مجلس الأمن القومي. وقد اقترن تزايد دور الجيش في الحياة السياسية مع دور بدأ يؤديه في الحياة الاقتصادية بواسطة مؤسسة (أوياك) ، التي اسست بمشورة امريكية عام 1961، وهذا يعني ان الجيش في تركيا اصبح له مصالح اقتصادية تجعله يحافظ على الوضع القائم والذي تهيمن عليه القوى البرجوازية، وذلك عن طريق نقطتين اساسيتين هما (كريم ، 2002) :

1. تعزيز موقعه على إنه القوة المسؤولة عن حماية الديمقراطية ومبادئ اتاتورك.
2. تدخله في النشاط الاقتصادي، وبناء المشاريع الاقتصادية، واقامة علاقات بينه وبين الشركات المحلية والاجنبية عن طريق مؤسسة (اوياك).

ولم يكن لدى الجيش سجلاً خالياً من التدخل في السياسة، وإزالة الحكومات المنتخبة أربع مرات في الماضي. في الواقع تم تنفيذ انقلابات عدة في النصف الثاني من القرن العشرين ففي 27 مايوعام 1960، في 12 مارس عام 1971، 12 أيلول عام 1980 وفي الآونة الأخيرة ناور لازالة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان الاسلامي التوجه في عملية 28 فبراير عام 1997 وكان الجيش نفذ أول انقلاب على حكومة منتخبة ديمقراطياً هي حكومة رئيس الوزراء عدنان مندريس في 27 نيسان، 2007، في وقت سابق على انتخابات 4 تشرين الثاني عام 2007 الرئاسية، وكرد فعل على

سياسات عبد الله غول الذي لديه سجل في الماضي من المشاركة في الحركات الإسلامية السياسية والأحزاب الإسلامية المحظورة مثل حزب الرفاه، والجيش أصدر بياناً وقال أن الجيش طرفا في "الحجج" في ما يتعلق بالعلمانية، وهذا الإسلام يتعارض مع الطبيعة العلمانية لتركيا، وإرث مصطفى كمال أتاتورك.

في عام 2010 كان الجيش التركي حوالي402,000 فرد وهو ثاني أكبر جيش في حلف الناتو (بعد الولايات المتحدة)، وفقاً لمعهد الدراسات الاستراتيجية في عام 2010، تقدر القوى العاملة في جميع أنحاء البلاد 510,000 وبالإضافة إلى ذلك تشير التقديرات إلى أن هناك أفراد الاحتياط 378700 و 152200 من القوات شبه العسكرية، وقوات العنصر المشترك بحوالي 1041900 فرداً ، إعتباراً من عام 2006، كان الجيش التركي يقدر بحوالي 1300جندي في شمال العراق، وفقاً لوثائق صدرت كجزء من تسريب الولايات المتحدة برقية دبلوماسية، الجيش التركي يؤكد أيضا أن حوالي 17500 جندي في شمال قبرص، كجزء من عملية السلام التركية القبرصية (الشمي ، 2002).

المطلب الثالث : اليهود الاتراك (الدونمـــة) :

ان معظـــم اليهـــود فـــي تركيـــا مـــن اصـــل اسبانـــي، وفد معظمهم اليها في حروب البلقان وفي عهد الاتحاد والترقي، وحملوا معهم فكرة تأسيس دولة اليهود في فلسطين ويبلغ عددهم حسب النشرة الاحصائية الصادرة عام 1961 نحو 46 الف نسمة غالبيتهم يسكنون مدينة استانبول، ولليهود نشاط ملحوظ ومميز في الخارطة الاقتصادية التركية، ومما يؤكد ذلك مكاتبهم البالغة اكثر من (3400) مكتب للاستيراد والتصدير من بين مجموعة المكاتب البالغ عددها 3800 مكتب، ولاشك ان ذلك يعطي انطباع كبير حول مدى تأثير اليهود في القرار السياسي سواء الداخلي ام الخارجي في تركيا، بوصف ان الاقتصاد يعد العماد الاول لسياسة أي بلد، والواقع ان النفوذ اليهودي في تركيا لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتد الى وسائل الاعلام التركية، إذ ان الصحافة التركية هناك حرة وتعمد على الاعلان كمورد مالي رئيس لها، وان شركات الاعلان الكبيرة يملك اليهود

جميعها تقريباً ، كما ان تجارة الورق والالات الطباعة محصورة في ايدي يهودية، كم ان هذه الجماعات اليهودية تعمل على اقامة صلات مباشرة مع الاحزاب السياسية وبعض النواب وكبار الموظفين بهدف التأثير في اتخاذ القرارات السياسية وتشير تقديرات العام 1992 إلى أن عدد أعضاء الجالية اليهودية في تركيا لا يتجاوز الخمسة وعشرين ألفاً. ومع ذلك، حظيت علاقتهم، منذ نزوحهم من اسبانيا بعد العام 1492 إلى الدولة العثمانية، بمركز السلطة باهتمام المؤرخين والباحثين، ونُسب إليهم دورٌ بارز في العديد من المحطات التاريخية الفاصلة في التاريخ التركي الحديث، وأسهم تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، في منح اليهود الأتراك قوة إضافية، إلى قوتهم الاقتصادية والإعلامية. ومع أن هذا الدور بقي كامناً وبعيداً عن الأضواء، إلا أن بدء محادثات التسوية بين العرب وإسرائيل في مدريد خريف 1991، وما كان سبقها من تقارب فلسطيني - إسرائيلي بعد الاعتراف الفلسطيني الضمني عام 1988 بوجود الكيان الصهيوني، كان مشجعاً ليهود تركيا للتخلي عن حذرهم، والخروج إلى دائرة النشاط العلني المستمر حتى الآن، أن الأكثرية الساحقة من يهود الدولة العثمانية جاؤوا إليها من اسبانيا في العام 1492، بعد سقوط الأندلس بيد الكاثوليك، وعاشوا على امتداد قرون في مناخ من التسامح والحرية، خلاف ما كان عليه وضع اليهود في الدول الأوروبية الأخرى، غير أن بدء ظهور دعوات يهودية، منذ مطلع القرن السابع عشر، إلى العودة إلى "أرض الميعاد" كان بداية تراجع دور اليهود في الدولة، مما ساعد على تعاظم النفوذ الأرمني داخل السلطنة، ومع اشتداد النشاط الصهيوني للعودة إلى فلسطين، من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قام اليهود الأتراك بدور بارز في حركة "الاتحاد والترقي" الهادفة إلى إسقاط نظام السلطنة. وكان انهيار السلطنة ذاتها في نهاية الحرب العالمية الأولى، شرطاً أساسياً لوضع " وعد بلفور" الإنكليزي لتأسيس وطن يهودي في فلسطين، موضع التنفيذ. وجاء إعلان الجمهورية في تركيا، عام 1923، لينعكس في جانب منه، سلباً على كل الأقليات غير المسلمة، الأرمنية واليونانية واليهودية، ذلك أن ضريبة فُرضت لاحقاً على هذه الأقليات بمقدار عشرة في المئة على الفرد الواحد. وتسبب ذلك في إفقار معظم أفراد هذه الأقليات واضطرارهم للهجرة إلى الخارج. ومنهم اليهود بحيث لم يبق منهم عشية تأسيس دولة إسرائيل سوى ثلاثين ألفاً، بعدما كانوا عام 1927

حوالى الثمانين ألفاً، ومع تأسيس إسرائيل، غادر البعض منهم إليها، غير أن وطأة ضريبة الثروات لم تحل دون دور مركزي لليهود الأتراك في الاقتصاد التركي، فقد كانت لهم اليد الطولى منذ الأربعينات، في صناعات القماش والكاوتشوك والجوارب والحرير والمظلات والجزمات والدباغة، وكان اليهود رواداً لصناعة السيارات والكيميائيات والصيدلة وفي قطاع الإعلان وفي الألبسة الجاهزة. وما زال هذا الدور مستمراً حتى الآن، ويبرز من أسماء رجال الأعمال اليهود حالياً كلٌّ من جاك قمحي واسحاق ألاتون وفيتالي هاكو، ويُعد العام 1992 ، محطـة بارزة في مسيرة اليهود الأتراك، حين خرجوا بصورة كاملة إلى العلن من خلال تأسيس ما سمي بـ "مركز الـ 500" بمناسبة مرور خمسمئة سنة على خروجهم (عام 1492) من اسبانيا وقدومهم إلى تركيا. وقد شجّعهم على ذلك السياسة الانفتاحية التي انتهجها الزعيم التركي الراحل توركت اوزال، ورغبته في توطيد علاقاتـه مع الولايات المتحدة الأميركية عن طريق كسب ودّ اللوبي الصهيوني في أميركا وبالتالي دعم اليهود الأتراك، وقد ساعد المناخ الجديد على ازدياد الحضور اليهودي في تركيـا، ولا سيما في حقلي الاقتصاد والإعلام المكتوب والمرئي، حيث تعود ملكية بعض الوسائل الإعلاميـة المؤثرة لأوساط يهودية، فضلاً عن أن اليهود أنفسهم يصدرون باللغة التركية صحفاً ومجلات خاصة بهم أبرزها: صحيفة "شالوم" الأسبوعية، إلى ذلك استطاع اليهود في تركيا إيصال أحد رجال أعمالهم، جيفي قمحي، إبن رجل الأعمال المعروف جاك قمحي، إلى البرلمان، في انتخابات العام 1995 على لائحة (حزب الطريق المستقيم)، عن دائرة اسطنبول. غير أن قمحي استقال من الحزب في العام 1997، بعدما اعترض على النهج الذي تتبعه حكومة نجم الدين اربكان الإسلامية والذي كان حزب الطريق المستقيم شريكاً فيها. وفي الواقع، استطاع اليهود في تركيا، في السابق، إدخال تسعة من بينهم إلى البرلمان في أوقات مختلفة بين العام 1935 و1960. إلا أن أحداً منهم لم ينجح في أية انتخابات نيابية لاحقة، ومعظم النواب اليهود الفائزين كانوا قد اختيروا عن مدينة اسطنبول، المركز الرئيسي للتواجد اليهودي في تركيـا، حيث يُقدَّر وجود 18 ألفاً منهم، فيما يوجد حوالى الألفين في مدينـة ازمير، بينما يتوزع الباقون على انقرة وبورصة وتشاناف قاله وادرنه ويتركز وجود اليهود في اسطنبول في أحياء نيشان طاشي، شيشلي، سعادية، بورغاز، هيبلي وبويوك أضه. وكان يتواجد

آلاف من اليهود في مناطق تركية أخرى مثل تراقيا الأوروبية وديار بكر وماردين وفان وحقّاري (في جنوب شرق تركيـا)، غير أنهم هاجروا جميعهم إلى إسرائيل بعد العام 1948، ويُعد حي باي أوغلو في اسطنبول مركزاً رئيسياً لنشاط اليهود التجاري، وعندما قدم اليهود من اسبانيا إلى تركيا، كانت لغتهم الرئيسيـة اليهودية - الإسبانية، لكن عدد الذين استمروا يعرفون هذه اللغة كان يتناقص تدريجياً وهو يشكل اليوم نسبـة 10 – 15% من مجموعهم. لذا تخصص لهم صحيفة "شالوم" مثلاً إحدى صفحاتها باللغة اليهودية - الإسبانية. وإذ يتحدث جميع اليهود الأتراك باللغة التركية، ويعتبرونها لغتهم الأم، فإن ثمانية في المئة فقط يعرفون اللغة العبرية، وهذا استدعى مؤخراً فتح دورات أو إعطاء دروس باللغة العبرية في المدارس اليهوديـة باسطنبول. واللغة الأجنبية الشائعة بينهم هي الفرنسية (96%)، الإنكليزية(48%)، اليونانية (33%)، الألمانية (31%) وقليل منهم ممن كانوا يعيشون في جنوب شرق البلاد، يعرفون العربية والكردية، أما على الصعيد المذهبي، فيتوزع يهود تركيا على ثلاثة مذاهب: السفاردية، الاشكنازيـة والقرائطية (بالنسبة لليهود من شبه جزيرة القرم). ولليهود عدة كنيسات في اسطنبول وازمير وبورصة، وفي اسطنبول يوجد مقر الحاخام الأكبر راف دافيد أسيو ، ويقوم اليهود الأتراك اليوم بدور حيوي في توثيق التقارب، الذي بلغ منذ مطلع العام 1996 درجة التحالف بين كل من تركيا وإسرائيل. وتنشط وسائل الإعلام التي يملكونها أو يؤثرون فيها في الترويج للقواسم المشتركة بين البلدين ولـ "النموذج" الإسرائيلي المتقدم تكنولوجياً وديمقراطياً ولتحسين صورة إسرائيل لدى الرأي العام التركي المعارض، بغالبيته، للسياسة العدوانية الإسرائيلية. وما يلفت النظر، أنه في حين تركز وسائل الإعلام على الجانب العسكري من التحالف التركي - الإسرائيلي، فإن حركـة مكثفة وواسعة جداً تقوم على قدم وساق لإقامة روابط وتواصل بين هيئات المجتمع المدني، التجارية والإعلامية والفكرية والنقابية وما إلى ذلك، في البلدين. كما أن الجماعة اليهوديـة والحاخامية الكبرى في اسطنبول، هي صلة وصل أساسية بين السلطات التركية وجماعة الضغط اليهودية في الولايات المتحدة (معوض ، 1998) .

المطلب الرابع : رجال الاعمـــال

يمثل رجال الاعمال اهمية خاصة بالنسبة لعملية الضغط السياسي، وذلك لان هذه الجماعات لها اثرها من ناحية تحديد طبيعة علاقات تركيا بالاقطار العربية ولهم اهمية وتأثير واضحين في عملية صنع القرار السياسي بدرجة غير متاحة لجماعات وقوى اجتماعية اخرى عديدة، وتضم هذه الفئة بالاساس اصحاب الشركات الصناعية والمالية والتجارية وشركات المقاولات والانشائية والملاحية [55]، ومن الطبيعي ان يمارس رجال الاعمال الاتراك عمليات الضغط على حكومتهم باتجاه دعم العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الاخرى وذلك من خلال العلاقات الخاصة التي تقوم على المنفعة المتبادلة فيما بين بعض قادة الاحزاب التركية وكبار رجال الاعمال، اذ يقوم رجال الاعمال بتمويل جانب كبير من نفقات الحملات الانتخابية لهذه الاحزاب ومن ثم تقوم الاحزاب اذا ما فازت بالانتخاب بتسهيل الاعمال الاقتصادية والتجارية في مجالات التصدير والمقاولات والمشروعات المشتركة وغيرها ، ومن هنا يبدو واضحا مدى تأثير رجال الاعمال في صناعة القرار السياسي الخارجي في تركيا.

الخاتمـــــة

أثبت البحث ان السياسة الخارجية التركية تجاه العالم قد حددتها عوامل أساسية داخلية وخارجية شكلت الركائز الأساسية لصانع القرار السياسي الخارجي التي دفعت بالسياسة الخارجية للاعتماد كليا على المعسكر الغربي خشية من تفوق الاتحاد السوفيتي السابق والذي كان يشكل خطرا على تركيا بحكم الجوار الجغرافي والصراع التاريخي بينهما.

وبناء على ذلك فأن السياسة الخارجية التركية أخذت تولي اهتمامها بالمنطقة العربية خشية من انحيازها لجانب الاتحاد السوفيتي السابق خلال الحرب الباردة الأمر الذي أخذت تركيا تعزز اهتمامها بالقضايا العربية من خلال سياسة الأحلاف الغربية ، بحكم تأثير الغرب الكبير على سياسة تلك الدول، الا ان العقبة الرئيسة التي كانت تعرقل السياسة التركية هذه مواقفها من قضية الصراع العربي-الصهيوني، وبالذات بعد أن أعلنت تركيا اعترافها الرسمي بهذا الكيان، إذ شكل ذلك الاعتراف نقطة سلبية في تحديد مسار العلاقات التركية العربية، ولعل ذلك ما دفع الدول العربية

التصويت إلى جانب اليونان في الأمم المتحدة بالنسبة للقضية القبرصية،الأمر الذي حمل صانع القرار السياسي الخارجي التركي إلى إعادة النظر في مواقفه إزاء قضية الصراع العربي – الصهيوني وقد تجسد ذلك بشكل واضح في حرب الخامس من حزيران 1967، إذ صوتت تركيا إلى جانب العرب وطالبت بالانسحاب الصهيوني من الأراضي المحتلة وذلك من خلال تصويتها على القرار رقم (242) عام 1967، يتضح من ذلك ان تركيا أدركت تماما خلال هذه المرحلة ان القضية الفلسطينية تشكل المقياس العربي الرئيس في العلاقات الخارجية، لذلك نلاحظ الحكومة التركية تعزز تأييدها للموقف العربي في الأمم المتحدة بعد إعلانها قطع علاقاتها التجارية والسياحية مع الكيان الصهيوني، كما تعزز الموقف التركي أكثر في حرب 1973 أيضا، لكن هذه المواقف التركية لم تنطلق اطلاقا من مواقف مبدئية بقدر ما تنطلق من مصالح عليا تتعلق أساسا بكسب الموقف العربي بشأن القضية القبرصية، فضلا عن زيادة التبادل التجاري والاقتصادي بينهما ومع ذلك سرعان مانرى تغيرا في المواقف التركية ازاء اعلان المشاريع العربية الوحدوية سواء اكان ذلك عام 1958 أو 1963، مما يعكس تماما الموقف التركي الرافض لاي مشروع وحدوي او اتحادي عربي .

المصادر

أحمد ، عبد الباقي احمد (1989) الدور السياسي للقوميات في تركيا(الاكراد)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية.

الزبيدي ، محمود عبد الرحمن خلف (2002) سياسة تركيا الخارجية مع دول الجوار العربي (العراق وسورية) 1980-1993، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية.

الساعاتي ، باسم عبد العزيز (1988) جغرافية تركيا، في تركيا المعاصرة، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 1988.

السماك ، محمد ازهر (1992) الوزن الجيوبولتيكي للتجارة الخارجية في تركيا وايران، مجلة دراسات تركية، مركز الدراسات التركية، العدد الثاني، الموصل.

الشافعي ، بدر حسين (1998) الاتحاد الأوربي وقضية الاكراد ، ملف السياسة الدولية ، العدد 130 ، القاهرة .

الشمري ، محمد رشيد حمادي (2002) موقف اسبانيا من القضايا العربية 1975-**15.**1993، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية.

الطائي ، نوال عبد الجبار (2007) المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006 ، مجلة دراسات أقليمية ، العدد 7 ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل.

العبيدي ، فيصل غازي (2000) علاقة تركيا مع الاتحاد الاوربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

العزاوي ، وصال نجيب (2005) القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993 ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد 80 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد.

المطلبي ، نصيف جاسم (1986) موقع تركيا الجيوستراتيجي واهميته للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد.

المياح ، عبد اللطيف (2001) المعطيات الجيوبولتيكية لتركيا في العرب والمستقبل، نشرة دورية تصدر عن مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد(29)، تموز2001.

الناصري ، خليل ابراهيم محمود العبد (1995) السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط من 1945-1991، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1995 .

النعيمي ، احمد نوري (1968) السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة،بغداد،1975،ص14؛ ومحمد حسن شلاش، الجغرافية العسكرية، بغداد.

النعيمي ، أحمد نوري (2003) القضية الكردية في تركيا الواقع والمستقبل، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات أستراتيجية، العدد(48)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

بيتر ، اندريوس (1999) المجموعات العرقية في تركيا، ترجمة الى التركية: مصطفى كوبوش أوغلو، اسطنبول .

ثناء عبدالله (1993) تركيا بين التصدع الداخلي واستراتيجيات الاطلنطي، مجلة السياسة الدولية، العدد63، القاهرة، 1983.

جونز، غاريث (2011) تركيا يذهب الى صناديق الاقتراع وسط العنف والخوف من الإسلام". المستقلة. استرجاع 28 فبراير.

صبحي ، ناظم توفيق (2002) الميثاق البلقاني ومعاهدة(مونترو) في وثائق الممثليات العراقية في تركيا 1930-1957، مطبعة الزمان، بغداد.

فيروز ، احمد (2000) صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي، بغداد، مطبعة بيت الحكمة.

قبس ناطق محمد احمد (2001) سياسة تركيا الاقليمية وانعكاساتها على الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية.

كريم ، محمد حمزة (2002) القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بغداد، مطبعة بيت الحكمة.

مازن ، اسماعيل (1978) اطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي ، كلية القانون والسياسة، مطبعة مكتبة الجامعة، بغداد.

محمد ، نور الدين (1997) تركيا في الزمن المتحول:" قلق الهوية وصراع الخيارات"، بيروت، دار الرياض الرسمي للنشر.

مصطفى ، أحمد عبد الرحيم (1982) في اصول التاريخ العثماني، دار الشروق ، بيروت.

معوض جلال عبد الله (1998) صناعة القرار في تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.